المجمع 8 (1436/2014)، 285-302

اللغات مدخل للتفسير
من خلال البحر المحيط لأبي حيان الغرناطي

مليكة ناعيم*

توطئـة:

نزل الذكر الحكيم في بيئة عرفت التداخل التاريخي بين لغات وأجناس بشرية مختلفة تبادلت التأثير والتأثر فيما بينها، ومن ثم لا يمكن أن يكون النص القرآني خارجا عن النمط اللغوي العام وإنما منسجم معه من حيث تعدد اللغات المشكلة له، ولا يمكن أن يحيط بمعانيه إلا مطلع على تلك اللغات ومكتشف لميزاتها.

وإذا كان معظم مفسري القرآن الكريم قصيري الباع في اللغات غير العربية[1]، متعصبين لها ومنكرين تأثرها بغيرها باعتبارها أرقى اللغات وأفضلها؛ فإن البعض منهم فطن منذ زمن ليس باليسير لأهمية الانفتاح الثقافي واللغوي في تفسير القرآن الكريم تفسيرا علميا وشاملا، ونقد التفاسير السابقة؛ من هؤلاء محمد بن يوسف الغرناطي (ت. 745هـ)[2]، وهو

---

* كلية اللغة العربية. مراكش.

[1]. يقول إسرائيل ولفنسون: «ولكن مما يؤسف له أشد الأسف أن جميع علماء اللغة من المسلمين لم يكونوا يعرفون شيئا من اللغات السامية كالعبرية والسريانية معرفة صحيحة فنشأ عن ذلك أنهم لم يوفقوا إلى بيان المعاني الدقيقة التي تؤديها كثير من الكلمات العربية في أصل وضعها ونشأ عن ذلك أيضا وقوعهم في أغلاط فاحشة فيما يتعلق بفهم اشتقاق الكلمات لأنه ليس من الممكن في كل الأحوال أن يهتدي الباحث إلى أصل اشتقاق الكلمة إذا اقتصر في بحثه على لغة سامية واحدة، لكنه إذا وازن بين اللغات السامية التي تشترك في كلمة من الكلمات استطاع أن يهتدي بسهولة إلى الحقيقة الواضحة في أصل اشتقاقها». (تاريخ اللغات السامية: 217).

[2]. تنظر ترجمته في صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي: نكت الهميان في نكت العميان، مصر: المطبعة المصرية، 1329هـ/1911م، ص280-286 وصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي: كتاب الوافي بالوفيات، باعتناء س. ديدرينغ، فيسبادن: دار النشر فرانز شتايز. بيروت: دار صادر، 1339هـ/1970م، 5/267-283 وأحمد بن محمد التلمساني المقري: نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، حققه إحسان عباس،

من أشهر لغويي ومفسري الغرب الإسلامي، كان أمازيغي الأصل وتمكن في وقت قصير من عمره، وبفضل الرحلة والانفتاح على الحضارات المختلفة، من اللغات ، خاصة التركية والحبشية والفارسية والعبرية والقبطية وغيرها كثير بجانب اللغة العربية، ولم يشرع في تفسير القرآن الكريم إلا بعد أن درس المعجم والنحو العربيين دراسات كثيرة كما تبين كثرة تآليفه في المجال، وألف في معاجم تلك اللغات ودرس أنحاءها وقارن بينها؛ موظفا في التفسير ثقافته الموسوعية ونظرته الموضوعية إلى النص القرآني، لذلك سماه بالبحر المحيط، وهو عنوان لم يكن اعتباطا، وإنما يعكس ما يتسم به من العمق والشمول والتميز عن غيره من التفاسير مادة ومنهجا ومراجع، فكيف أهلت الموسوعية اللغوية أبا حيان لتجاوز غيره من المفسرين في فك مشكل القرآن وتجديد طريقة التفسير ومصادره؟ وهل يمكن اعتبار تفسير البحر المحيط بداية اتجاه جديد في الغرب الإسلامي يؤسس لمدرسة نقدية لتفاسير القرآن خاصة ويضع منهجا جديدا للتفسير؟

وما مدى تأثير المنهج المالكي السائد آنذاك في الغرب الإسلامي في منهجه؟

تلكم أسئلة وأخرى ستحاول المداخلة مقاربتها بالوقوف على نماذج تبين كيف اشتغلت ثقافة أبي حيان في التفسير على مستويات الدرس اللغوي؟

1. التفسير والمدخل اللغوي:

إن البحث في الروابط التي تربط المعرفة اللغوية بالنصوص الدينية يفصح عن أثر هذه العلوم في اكتمال النظرية اللغوية عند العرب. لقد نشأت مجتمعة لخدمة القرآن الكريم، لذلك جعلها أبو حيان أدوات لقراءته[1]. يقول: "فإن المعارف جمة وهي كلها مهمة، وأهمها ما

بيروت: دار صادر، 1388هـ/1968م، 583-535/2 ومصطفى بن عبد الله الشهير بحاجي خليفة: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون مع مقدمة لشهاب الدين الحنفى المرعشى، بغداد: منشورات مكتبة المثنى، 153/1 و1864/2.

[1]. يسميها طه عبد الرحمن بالآلية ويعرفها بالقول: "العلم الذي لا يكون مقصودا لذاته، أو قل ليس هو غاية في حد ذاته بحيث لا يطلب إلا من أجل غيره، وبحيث لا ينال هذا الغير إلا بواسطته" تجديد المنهج في تقويم التراث، ط.1، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1994، ص83. 84.

به الحياة الأدبية والسعادة السرمدية وذلك علم كتاب الله هو المقصود بالذات، وغيره من العلوم له كالأدوات"[1]، وهذا يفيد أن العلوم الدينية في التراث العربي الإسلامي، بعد أن استقامت بفضل أدوات المعرفة اللغوية في استنطاق النص، قد عادت إلى العلوم اللغوية تؤثر فيها وتخصب منطوقها، وقد سمح بذلك انجلاء مراتب الظاهرة اللغوية لدى رواد الفكر العربي. إن اعتبار العلوم اللغوية أدوات لفهم النص القرآني يفيد التلازم بينهما وهو ما يؤكده معنى التفسير في الاصطلاح، ويقول الغرناطي: "التفسير علم يبحث فيه عن كيفية النطق بألفاظ القرآن ومدلولاتها وأحكامها الإفرادية والتركيبية، ومعانيها التي تحمل عليها حالة التركيب وتتمات لذلك"[2]. فما المقصود بالمدخل اللغوي؟

إن المدخل اللغوي للتفسير عند أبي حيان يتسع ليشمل علم اللغة وعلم النحو والانفتاح على اللغات غير العربية.

إن القصد من التفسير هو تحصيل الفهم الضروري للغة القرآن، لإقامة الرابطة التواصلية بين المسلم والدستور، ولئن كانت هذه الغاية هي الوظيفة التي تشهدها علوم الدين بأكملها، فإن الذي نهض من بينها بتلك المهمة على وجه الاختصاص هو علم التفسير الذي انحصر في البداية في شرح لغة القرآن وفق كلام العرب، يقول أبو حيان، محددا وجوه التفسير: " الوجه الأول: علم اللغة: اسما وفعلا وحرفا، الحروف لقلتها تكلم على معانيها النحاة فيؤخذ ذلك من كتبهم، وأما الأسماء والأفعال فيؤخذ في ذلك من كتب اللغة، وأكثر الموضوعات في علم اللغة كتاب ابن سيدة ... ومن الكتب المطولة فيه كتاب الأزهري والموعب لابن التياني والمحكم لابن سيدة وكتاب الجامع لأبي عبد الله محمد بن جعفر التميمي القيرواني[3]، هكذا جعل أبو حيان اللغة في مقدمة الشروط الضرورية، وهو ترتيب منهجي منظم، لأنه لا يمكن الإقدام على فهم التركيب إلا بعد فهم الألفاظ المفردة

---

[1]. أبو حيان الغرناطي : تفسير البحر المحيط، الرياض: مكتبة النصر الحديثة، د.ت، 2/1.

[2]. أبو حيان: تفسير البحر المحيط، 121/1 .

[3]. أبو حيان: البحر المحيط، 1/ 6.

ومعرفة معانيها، ولم يقتصر أبو حيان على توضيح الشرط المعرفي بل حدد كذلك المصادر التي يؤخذ منها.

إن التأكيد على شرط الإحاطة باللغة والاطلاع على مصادرها يفيد إحساس أبي حيان بخصائص لغة القرآن ومميزاتها، فلكل حرف وحركة وكلمة دلالة مقصودة، ينبغي استحضاره ما عدا ما استأثر الله بعلمه والمتشابه، وهذا يقتضي من المفسر الإلمام بما في القرآن من لغات ومعرفة دلالات ألفاظها وقواعدها الصرفية والتركيبية. يقول ردا على من رأى الاقتصار في التفسير على نقل ما قاله الأولون: "ومن أحاط بمدلول الكلمة وأحكامها قبل التركيب، وعلم كيفية تركيبها في تلك اللغة، وارتقى إلى تمييز حسن تركيبها وقبحه، فلن يحتاج في فهم ما تركب من تلك الألفاظ إلى مفهم ولا معلم، وإنما تفاوت الناس في هذا الذي ذكرناه"[1].

والحق أن لغة القرآن أشكلت على كبار الصحابة وهم أرباب الفصاحة وفرسان البيان، فقد سئل أبو بكر عن قوله تعالى "وفاكهة وأبّا" (عبس: 31)، فقال": "أي سماء تظلني وأي أرض تقلني إن قلت في كتاب الله ما لم أعلم"[2]، وعن الكلمة نفسها سئل عمر، فقال: "لعمرك يا ابن الخطاب إن هذا لهو التكلف" [3]، مما يؤكد خلاف ما ذهب إليه ابن خلدون من أن العرب كانوا كلهم يفهمون ويعلمون معانيه في مفرداته وتراكيبه[4]. لكن يصدق قوله أن اكثر حاملي راية العلم في الإسلام الأعاجم، فأبو حيان امازيغي جدد في دراسة العربية واجتهد في تفسير القرآن.

---

[1]. نفسه، 5/1.

[2]. الزركشي (محمد بن عبد الله): البرهان، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربي، 1957، 295/1.

[3]. نفسه.

[4]. ابن خلدون (عبد الرحمن): مقدمة ابن خلدون، مهد لها ونشر الفصول والفقرات الناقصة من طبعتها وحققها، وضبط كلماتها، وشرحها وعلق عليها، وعمل فهارسها علي عبد الواحد وافي، ط.3، القاهرة: دار نهضة مصر للطبع والنشر، د.ت، 1030/3.

وإذا ثبت هذا في عصر الفصاحة والسليقة، ادركنا عمق المسؤولية المنوطة بالمفسر بعد أن فسدت الألسن وابتعد عن الفصاحة وفشا اللحن، وتعظم أكثر إذا كان المفسر غير عربي الأصل.

ولا يقصد باللغة هنا مجرد التراكيب والألفاظ، بل كل جزئيات اللغة من الحركات والرابط والحروف إذ ليس في القرآن زائد، وهذا ما أكدته عائشة عبد الرحمن بالقول: والقضية شغلتني منذ بدأت أدرس النص القرآني على المنهج الذي تلقيته عن أستاذنا أمين الخولي: وهو منهج دقيق، صارم الضوابط لا يجيز لنا أن نفسر حرفا أو لفظا قرآنيا، دون استقراء لمواضع وروده في المصحف كله. ولا أن نتناول موضوعا قرآنيا أو ظاهرة من ظواهره الأسلوبية دون استيعاب نظائرها فيه، وتدبر سياقها الخاص في الآية والسورة وسياقها العام في الكتاب المحكم"[1].

هذا فضلا عن ضرورة المعرفة بلهجات العرب وأساليبهم في الكلام، إذ على الرغم من الإجماع على أن القرآن نزل بلغة قريش، فإنه لا ينفي اشتماله على مواد من غيرها من اللهجات، بل وأيضا من لغات غير العربية، يقتضي التفسير معرفة معانيها وأصولها، ولهذا ركز الرعيل الأول من المفسرين في التفسير على الشعر باعتباره ديوان العرب ومعجم كلامهم، فكلما أشكل عليهم اللفظ طلبوا في الشعر معناه ثم استدلوا به على التفسير، ولعل هذا أيضا ما جعل أبو حيان يشترط في المفسر الإلمام بالبلاغة والنظم والاطلاع على أشعار العرب ونثرهم، ولهذا أيضا يحرص في تفسيره على حشد المعاني اللغوية المختلفة معتمدا على اللهجات العربية مع التوسع في اعتمادها مخالفا بذلك الرعيل الأول من نحاة البصرة، مستحضرا لها وللقراءات القرآنية، مستعملة كانت أو شاذة،[2]، وهي عند الدارسين

1. بنت الشاطئ (عائشة عبد الرحمن): من أسرار العربية في البيان القرآني، بيروت: دار الأحد، 1972، ص: 10.

2. يقول: "حاشدا فيها القراءات شاذها ومستعملها، ذاكرا توجيه ذلك في علم العربية، ناقلا أقاويل السلف والخلف في فهم معانيها، متكلما على جليها وخفيها بحيث إني لا أغادر منها كلمة وإن اشتهرت حتى

من اللهجات[1]، في توجيه المعاني وتبيان الدلالات، لذلك يقول صبري إبراهيم السيد عن البحر المحيط: "والحق أن كتاب أبي حيان يعد معلمة وذخيرة في اللهجات مثلما هو معلمة وذخيرة في القراءات"[2]، بل نجده ينتصر للقراءة كلما تعارضت وتوجيه النحاة، ولو كانوا ممن يجلهم أمثال سيبويه ومن سار على دربه، ومنه في توجيه القراءات في قوله تعالى: ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون"، ... وروي عن أبي ربيعة هن البزي تخفيف التاء كباقي القراء، وهذه التاءات منها ما قبله متحرك نحو فتفرق بكم) و(فإذا هي تلقف) ومنها ما قبله ساكن من حرف المد واللين نحو (ولا تيمموا) ومنها ما قبله ساكن غير حرف مد ولين نحو (فإن تولوا) (نارا تلظى) (إذ تلقونه) (هل تربصون) قال صاحب الممتع: لا يجيز سيبويه إسكان هذه التاء في يتكلمون ونحوه، لأنها إذا سكنت احتيج لها ألف وصل، وألف الوصل لا تلحق الفعل المضارع، فإذا اتصلت قبلها جاز لأنه لا يحتاج إلى همزة وصل، إلا أن مثل (أن تولوا) و(إذ تلقونه) لا يجوز عند البصريين على حال، لما في ذلك من الجمع بين الساكنين، وليس الساكن الأول حرف مد ولين انتهى كلامه. وقراءة البزي ثابتة تلقتها الأمة بالقبول وليس العلم محصورا، ولا مقصورا على ما نقله، وقاله البصريون، فلا تنظر إلى قولهم"[3].

وقد يرد أبو حيان على النحوي ردا قاسيا إن خطأ القراء، ومنه رده على ابن عطية، لأنه يخطئ قراءة حمزة في قوله تعالى "واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام" (النساء 1) بالخفض، بالقول: وأما ابن عطية ويرد هذه القراءة من المعنى وجهان جسارة قبيحة منه لا

أتكلم عليها مبديا ما فيها من غوامض الإعراب، ودقائق الآداب من بديع وبيان.." أبو حيان: تفسير البحر المحيط، 4/1.

[1]. يقول إبراهيم السامرائي: "... وعلى هذا فقد كان على النحاة أن يفيدوا من أوجه الخلافات في القراءات، وذلك لأنها لون من ألوان اللغات الخاصة وهو ما ندعوه باللهجات، وبهذا يكون قد تم لهم علم لغوي تاريخي متطور في ألفاظه وتراكيبه". التطور اللغوي التاريخي، ط.2، لبنان: دار الأندلس، 1981، ص.93.

[2]. صبري إبراهيم السيد: إعراب القرآن في تفسير أبي حيان، 22/1. 23.

[3]. أبو حيان: تفسير البحر المحيط، 330/2. 331.

تليق بحاله ولا بطهارة لسانه إذ عمد إلى قراءة متواترة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ بها سلف الأمة... وجسارته هذه لا تليق إلا بالمعتزلة كالزمخشري فإنه كثيرا ما يطعن في نقل القراء وقراءتهم... وإنما ذكرت هذا وأطلت فيه لئلا يطلع غمر على كلام الزمخشري وابن عطية في هذه القراءة فيسيئ ظنا بها وبقارئها.."[1].

لقد كان المدخل اللغوي، ومنه القراءات القرآنية واللهجات العربية اذن المنطلق في تفسير القرآن لذلك يقدم المعجم على التركيب والبلاغة، مع إسهاب معترف به في ذكر المعاني التي يحتملها اللفظ في كلام العرب، وكل القراءات القرآنية التي قرئ بها، صحيحة كانت أو شاذة، ومن ذلك مثلا "ملك" في سورة الفاتحة فقد ذكر لها ثلاث عشرة قراءة[2]، كما حرص الغرناطي على تعلم اللغات غير العربية من بيئاتها ومن أصحابها، يدرس أنحاءها ومعاجمها قبل أن يشرع في تفسير كتاب الله، فما الذي يستفاد منها في التفسير وكيف مثلت مظهرا لتميزه؟

2. اللغات الشرقية والمعجم القرآني من خلال "البحر المحيط":

يعتبر المعجم العنصر الأساس في تعلم اللغات وتعليمها وكذا المستوى الشديد التأثّر بالتداخل بين اللغات والحضارات، وهو أيضا المنطلق الأساس لتفسير أي نص لغوي كيفما كان مصدره، وذلك إيمانا بتطور اللغات ونموها. لقد أشكل معجم القرآن الكريم على الصحابة والمفسرين الأوائل، وهم أئمة الفصاحة وأرباب البيان؛ لمحدودية ثقافتهم اللغوية ولإنكارهم لورود لغات غير العربية في القرآن وتعصبهم للعربية وإنكار تأثرها بغيرها من اللغات وإنما تنفرد لشجاعتها وقوتها بالتأثير، لذلك بقيت تفاسيرهم جزئية ووقعت في بعض الأوهام واحتاجت إلى إعادة النظر.

ووعيا من أبي حيان بما يتميز به معجم القرآن الكريم من تعدد لغوي طبيعي أغفله معظم المفسرين السابقين، قصدا أو عن جهل؛ فقد جمع غريبه في معجم عنونه بـ"لغات

---

1. أبو حيان: تفسير البحر المحيط، 159/3.

2. نفسه، 1/.

القرآن" اشتهر باسم "تحفة الأريب بما في القرآن من الغريب" يرد فيه الألفاظ غير العربية إلى أصولها ويبين معانيها، كما حضرت اللغات بشكل موسع وموضوعي في البحر المحيط شرحا وتأصيلا ومقارنة إلى جانب اللهجات العربية والقراءات القرآنية التي تعتبر مصدرا أساسيا للبحث في التطور التاريخي للغات وعلاقة اللغة بالعنصر الاجتماعي.

فأحيانا يكتفي الغرناطي بإيراد مرادف اللفظ الدخيل في اللغة العربية وفي لغات أخرى أو معناه، مع التنصيص على الأصل اللغوي وذكر اللهجات المختلفة وإظهار ما أدخله عليه التعريب من تغير صوتي أو لفظي، دون نعت المواد غير العربية الواردة في القرآن وكذا اللهجات العربية بتلك الصفات المشهورة لدى بعض المتعصبين من مثل اللحن والشاذ والمهمل وغيرها من الأوصاف التي ضيقت الخناق على اللغة العربية، ومن أمثلته قوله: «صلوات: كنائس اليهود، وهي بالعبراني صلوتا»[1] و«الفردوس: هو بلسان الروم البستان»[2]، هكذا يبين الغرناطي المعنى وما طرأ على المادة من تغير نظرا للاختلاف الطبيعي بين اللغات على مستوى الأصوات والنغم على الرغم من انتمائهما (العربية والعبرية) إلى الفصيلة اللغوية السامية وكثرة الشبه بينهما[3].

ولم يقف توظيف اللغات المختلفة في "البحر المحيط" عند حدود بيان معاني الكلمات الدخيلة واللغة التي تنتمي إليها التزاما بمعنى "التفسير" المعجمي وبالطريقة المتبعة ممن

[1]. أبو حيان: تحفة الأريب بما في القرآن من الغريب، ص.166.

[2]. نفسه، ص.211.

[3] - وتميز بذلك عن غيره من اللغويين والنحاة الذين كانوا يجهلون هذه اللغات، كما يبين قول أمين (أحمد): «وكان علمهم بلغات من حولهم ناقصا فلم يكن فيهم من يعرف الهيروغليفية والحبشية والسريانية واليونانية والحميرية والسبئية معرفة صادقة حتى يستطيع أن يقول قولا يعتمد عليه في أصل الكلمات واشتقاقها، ولهذا وقعوا في كلامهم في المعاجم في أخطاء كثيرة، فزعموا في كلمات أنها عبرانية وليست عبرانية وكلمات سريانية وليست كذلك وكلمات عربية وهي ليست بها، وادعوا اشتقاقها من كلمات وليست كذلك...». ضحى الإسلام، ط7، القاهرة: مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1964م، الجزء الثاني يبحث عن نشأة العلوم في العصر العباسي الأول،263.

كان ذا دراية ببعض اللغات غير العربية من المفسرين، وإنما تجاوزه إلى صياغة بعض القواعد العامة لمعاملة الدخيل ونقد آراء المفسرين المعارضين لثبوته في القرآن، ويفعل ذلك كله بشجاعة في وقت يفتقر لأبسط وسائل الدراسة والتحليل؛ لذلك وصف سيدني جلازر مشروعه العلمي بأنه «صرخة غير منتظرة من نحوي عربي في عصره.....»[1] وقال عنه عبد العال سالم مكرم إنه جدير بالإعجاب والتقدير وأن لا أحد من أقرانه يجاريه في هذا المضمار[2]، يقصد اعتماد اللغات الشرقية.

لقد لاحظ اتفاق اللغات الطبيعي في بعض المواد الموظفة في القرآن الكريم، ساخرا ممن تكلف افتراض أصول للمسائل المشتركة في الوضع، مستندا إلى مذهبه المالكي الذي يقف عند حدود النص والنقل ويرفض القياس والتعليل؛ ومن نماذجه "هيت" في قوله تعالى (وقالت هيت لك) (يوسف: 23) لقد أتعبت هذه اللفظة كبار المفسرين فتباينت أقوالهم وتعددت التآويل والآراء بخصوص أصلها ومعناها؛ قال أبو حيان ناقلا بعض الآراء:«هيت اسم فعل بمعنى أسرع ولك للتبين أي لك أقول أمرته بأن يسرع إليها وزعم الكسائي والفراء أنها لغة حورانية وقعت إلى أهل الحجاز فتكلموا بها ومعناه تعال وقاله عكرمة وقال أبو زيد هي عبرانية هيتلخ أي تعالى فأعربه القرآن، وقال ابن عباس والحسن بالسريانية وقال السدي بالقبطية هلم لك (....) ولا يبعد اتفاق اللغات في لفظ فقد وجد ذلك في كلام العرب مع لغات غيرهم»[3]. هكذا إذن يفسر أبو حيان المعنى ويفصل في هذا الخلاف غير المجدي حول لفظ مشترك بين اللغات الشرقية بحقيقة لغوية استنتجها من دراسته لمعاجم تلك اللغات مفادها الاتفاق الطبيعي بينها في بعض مواد المعجم ومن تم لا حاجة

[1]. Glazer (Sidney) : A Noteworthy passage from an Arab grammatical text, in : (journal of the American Oriental society,1942, éditor zellig S. Harris, Associate éditord Murray B. Emeneau. George A. Kennedy, Volume 62, pp 106-108).

[2]. مكرم (عبد العال سالم): المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة، بيروت، القاهرة: دار الشروق، 1400هـ/ 1980م، ص.279.

[3]. أبو حيان: تفسير البحر المحيط، 293/5.

إلى تكلف تعليلها ولا افتراض أصول وهمية لا تجدي نفعا لما يمكن نعته بالمشترك السامي بالشرقي؛ وهذا من أهم الأسس المعتمدة عند علماء اللغة في تصنيف اللغات إلى أسر والأسر إلى فروع.

كما سجل أبو حيان في تفسيره اختلاف اللغات في بعض المواد على الرغم من وحدة فصيلتها؛ إذ إنّ كل لغة تطور لنفسها ألفاظا وتراكيب وفق حاجات التواصل دون أن ينكر ما لا نظير له في العربية في القرآن الكريم، ولا أن يعتبره نقصا في اللغة، منتقدا قول من تكلف رد الدخيل إلى أصول عربية افتراضية انتصارا لعصبيته؛ يقول مثلا عن ليكة من قول تعالى: (كذب أصحاب ليكة المرسلين) (الشعراء: 176) «وأما كون هذه المادة مفقودة في لسان العرب فإن صح ذلك كانت الكلمة عجمية ومواد كلام العجم مخالفة في كثير مواد كلام العرب»[1]، هكذا يكتفي المفسر بالدفاع عن تداخل اللغات في القرآن الكريم كغيره من النصوص اللغوية دون مبالاة بطبيعة اللغة المقرضة - إذ يصنف اللغات غير العربية كلها ضمن الأعجمية- ولا تمحل في افتراض الأصول ولا إنكار الثابت. والأمثلة على ذلك كثيرة تفيد أن معنى التفسير لا يقف عند حدود شرح المعنى اللغوي وإنما يتسع ليشمل دراسة النص في إطاره التاريخي العام وتذوقه وفهمه ومراجعة التفاسير السابقة ونقدها وفق ما استند إليه من تراكم معرفي ولغوي، وصياغة القواعد اللغوية العامة باعتبارها سندا رئيسا لمن طلب علم التفسير، ولا يعني كثرة اللغات في القرآن في نظره عجز اللغة العربية وأصحابها عن وضع الألفاظ الأصل وإنما مثل غيرها تخضع للناموس اللغوي الطبيعي الذي لا يقدح في شجاعة اللغة ولا في فصاحتها واتساعها.

3. اللغات الشرقية وتوجيه الاشتقاق في القرآن:

يعد الاشتقاق من أهم المشكلات التي يطرحها الاقتراض اللغوي؛ نظرا لانفراد كل لغة بخصائص صوتية ونظام الاشتقاق. وقد بدا هذا الإشكال واضحا في كتب التفسير، نظرا، كما تقدمت الإشارة، لجهل معظم المفسرين بقواعد اللغات الثابت ألفاظها في القرآن

[1]. نفسه، 4/ 38.

الكريم وإنكار الدخيل، لهذا عمق أبو حيان في تفسيره الحديث عن القضايا الصوتية والصرفية في اللغات، وصاغ قواعد اشتقاق الدخيل، ورد على المفسرين تكلفهم في إخضاع المواد غير العربية لنظام الاشتقاق العربي، وصاغ الرأي الصائب، وفق ما استنبطه من دراسته المقارنة، في قواعد عامة تنير السبيل لخلفه من المفسرين لتجاوز أهام السابقين وتصحيحها.

لقد لاحظ التقابل الصوتي المطرد بين اللغات السامية، وخاصة بين حرف الشين العبري والسين العربية، مع التنصيص على ما طرأ عليه من تغير صوتي بالتعريب من أمثلته قول: «المسيح عبراني معرب وأصله بالعبراني مشيحا عرب بالسين كما غيرت في موشى فقيل موسى»[1] والتقابل بين الياء في السريانية والواو في العبرية قال عن طالوت «اسمه بالسريانية سايل وبالعبرانية ساول بن قيس»[2]. هكذا إذن يقف أبو حيان عند كل لفظ على الرغم من وضوح المعنى، ويتتبع أصواته ويقارن بين اللغات ليستنبط ما بينها من اختلاف صوتي هام في دراسة التطور التاريخي للغات، لذلك يكثر في تفسيره من ترداد «فمن اطلع على لغات رأى من اختلاف تراكيبها أو قوانينها مع اتفاق في المدلول عجائب وغرائب في المفردات والمركبات»[3]. فعلى الرغم من الشبه الكبير بين العربية والعبرية وانتمائهما إلى الفصيلة اللغوية نفسها؛ يلاحظ بينهما اختلاف على مستوى الأصوات والألفاظ والتراكيب.

كما وقف أبو حيان عند بعض القضايا الصرفية التي أشكلت على المفسرين في القرآن الكريم نظرا لمخالفتها للمطرد في اللغة العربية، من ذلك إلحاق الكاف بالمنسوب في هندي وهندكي وذلك في إطار تفسيرهم لكلمة "كوكب" من قوله تعالى: (فلما جنّ عليه الليل رأى كوكبا قال هذا ربي)، لقد تباينت آراء المفسرين بين من اعتبر الكاف زائدة ومن أنكر زيادتها لعدم ثبوت هذا الحرف ضمن حروف الزيادة واقفا عند هذا الحد دون إيراد البديل؛

1. أبو حيان: البحر المحيط، 454/2.

2. نفسه، 248/2.

3. ينظر مثلا تفسير البحر المحيط، 167/7.

وقدم أبو حيان كلمة الفصل ورفع الوهم مستثمرا ثقافته اللغوية وإدراكه المتقدم للعلاقة بين العربية والحبشية، معضدا رأيه الجريء بأمثلة وقواعد من اللغة الأصل قائلا: « وليت شعري من حذاق النحويين الذين تكون الكاف عندهم من حروف الزيادة فضلا عن زيادتها في أول كلمة فأما قولهم هندي وهندكي (...) والذي أخرجه عليه أن من تكلم بهذا من العرب إن كان تكلم به فإنما سرى إليه من لغة الحبش لقرب العرب من الحبش ودخول كثير من لغة بعضهم في لغة بعض والحبشة إذا نسبت ألحقت آخر ما تنسب إليه كافا مكسورة مشوبة بعده ياء يقولون في النسب إلى قندي قندكي وإلى شواء شوكي وإلى الفُرس الفُرسكي وربما أبلدت تاء مكسورة قالوا في النسب إلى جبري جبرتي وقد تكلمت على كيفية نسبة الحبش في كتابنا المترجم عن هذه اللغة المسمى بجلاء الغبش عن لسان الحبش وكثيرا ما تتوافق اللغتان لغة العرب ولغة الحبش في ألفاظ وفي قواعد من التركيب نحوية كحروف المضارعة وتاء التأنيث وهمزة التعدية»...»[1]. هكذا تبدو أهمية الانفتاح الثقافي والدراسة العلمية الموضوعية والمقارنة الصحيحة في رفع الوهم وتصحيح الخطأ. فأبو حيان لم يتكلف، كغيره، في التخريج ولم يتعصب للغة على حساب أخرى وإنما استند إلى الواقع التاريخي والأمثلة الحية والمقارنة بين اللغتين مما أهله في وقت متقدم لاكتشاف حقائق لغوية تؤكدها الدراسات اللسانية المعاصرة إنها الشبه الكبير والأصل الموحد بين اللغتين العربية والحبشية والذي لا يتعارض مع انفراد كل منهما بخصائص صوتية ونحوية، ولا تزال كتب فقه اللغة العربية تدرس هذه الظاهرة وغيرها ضمن باب اللغات المذمومة ناسبة لها لبعض القبائل العربية تحت عنوان "الكشكشة" و"الكسكسة" وغيرهما دون البحث عن أصولها ولا كيف دخلت على لهجات تلك القبائل.

من المسائل المشكلة أيضا في كتب التفسير والتي انتبه إليها أبو حيان مسألتي الاشتقاق والميزان الصرفي، لقد حاول بعض المفسرين افتراض أصول عربية لألفاظ القرآن، مما أدى إلى الخطأ في تقدير الأصل وما ينجم عنه من الخطأ في التأويل، ومن المواد التي وقف عندها

[1] - أبو حيان: تفسير البحر المحيط، 162/4-163.

أبو حيان كثيرا "التوراة" و"الانجيل" لقد تكلف المفسرون في تقدير جذرهما اعتقادا منهم بعربيتهما وتمكن أبو حيان بفضل درايته باللغة العبرية من رفع الوهم وتصحيح الخطأ بالقول «إنهما عبرانيان فلا يدخلهما اشتقاق عربي بنص النحاة ثم تكلموا فيهما على تقدير انهما عربيان»[1]، لم يستسغ أبو حيان إذا التناقض في آراء النحاة لذلك رده عليهم وجزم بالذي يرتضيه وفق قاعدة الدخيل والمعرب وهو «أن الإنجيل اسم عبراني أيضا وينبغي أن لا يدخله اشتقاق وأن لا يوزن»[2] ثم يصوغ في تفسيره قاعدة عامة قائلا «فإن كانت اللفظة غير عربية فلا يدخلها الاشتقاق الذي يدخل في ألفاظ العرب إلا أن اشتقت منها العرب»[3]، داعيا بهذا القول إلى ضرورة معاملة الدخيل المحتفظ بصيغته الأصل أو بأكثر سماتها معاملة خاصة واتباع سلوكه في اللغة الأصل. هكذا إذن يتسع معنى التفسير ليكون بحرا محيطا، كما سماه، جامعا للقضايا التي تساهم في فهم النص داخل سياقه الذي اتسم بالاختلاط والتداخل اللغوي وما يقتضيه الأمر من ضبط اللغات ومعرفة خصائصها للحيلولة دون إسقاط قواعد لغة على أخرى أو الانزياح بالمادة عن جذرها مما قد يؤدي إلى الخطأ في المعنى والانزياح عن القصد (آدم ويعقوب ويوسف مثلا).

4. اللغات الشرقية والتركيب القرآني:

يؤكد أبو حيان غير ما مرة اختلاف اللغات على مستوى التراكيب؛ ويقدم التراكيب على المفردات الذي يفيد أهميته وفق قواعد التقديم والتأخير في البلاغة. غير أن تتبع أجزاء البحر المحيط يؤكد خلاف ما سبق أن الاقتراض على مستوى التركيب ضئيل مقارنة بالمستويين السابقين وهو امر تؤيده الدراسات الحديثة بالتنصيص على أن الأمر جائز إذا كانت اللغتين من عائلة لغوية واحدة وإن كان من العسير تتبعه إذ أن أوجه التشابه تكون

[1]. أبو حيان: تفسير البحر المحيط، 2/371. 372.

[2]. نفسه. 2/ 371.

[3]. أبو حيان الأندلسي: تحفة الأريب بما في القرآن من الغريب، تحقيق أحمد مطلوب وخديجة الحديثي، ط1، بغداد: مطبعة العاني، 1397هـ-1977م، ص: 156.

واحدة حتى يصعب على الباحث ادعاء أن تركيبا معينا انتقل من العربية إلى العبرية مثلا[1]، لذلك نرى أن حضور المقارنات والتقابلات على مستوى التركيب في البحر المحيط ضئيل كما قل فيه التعقيب على آراء المفسرين وأقوالهم. ولعل أبرز مثال لأهمية الاستناد إلى اللغات الشرقية في فهم أسلوب القرآن الكريم على مستوى التركيب قوله تعالى (فلما رأى الشمس بازغة قال هذا ربي هذا أكبر) (الأنعام: الآية 79)؛ حيث أشير إلى لفظ المؤنث "الشمس" باسم الإشارة للمذكر "هذا"؛ تباينت آراء المفسرين في تأويل هذا التركيب الخارج عن نظام الإشارة في العربية، وتمكن أبو حيان من رفع الإشكال بمقارنة هذه العبارة بنظائرها في لغات أعجمية على حد تعبيره، حيث انتهى إلى عدم تمييزها بين المذكر والمؤنث ولو كان حقيقيا في الإشارة، ولما كان القول في الآية حكاية عنهم التزم القرآن بالصيغة المطردة في لغاتهم، وهذا من مظاهر الإعجاز البياني في القرآن الكريم، قال أبو حيان: «ويمكن أن أكثر لغة الأعاجم لا يفرقون في الضمائر ولا في الإشارة بين المذكر والمؤنث سواء في ذلك عندهم فلذلك أشار إلى المؤنث عندنا حين حكى كلام إبراهيم بما يشار به إلى المذكر بل لو كان المؤنث بفرج لم يكن لهم علامة تدل عليه في كلامهم وحين أخبر تعالى عنها بقوله بازغة وأفلت أنث على مقتضى العربية إذ ليس ذلك بحكاية»[2]. هكذا يبدو أنه لا مناص لمفسر أي نص لاهوتي من زاد لغوي ونحوي يؤهله لتدبر المعاني بدقة وتذوق النص وتجاوز الوهم ويجيب عن الأسئلة التي ظلت عالقة والمعاني التي بقيت غامضة هذا عدا ما استأثر الله بعلمه والذي لا يمكن للبشر الوصول إليه إلا بوحي منه سبحانه، لذلك نجد الأحبار والرهبان يهتمون باللغات ويستندون إليها في دراسة كتبهم المقدسة. بقي لنا هنا أن نتساءل ما الذي يستفاد من هذه الدراسة الوصفية الموجزة؟

1. ينظر: المولد في العربية دراسة في نمو اللغة العربية وتطورها بعد الإسلام، ط.2، بيروت، لبنان: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1405هـ/ 1985م، ص. 47.

2. أبو حيان : البحر المحيط، 4/ 167.

أن معالم المذهب المالكي المعارض للقياس والمنطق والفلسفة والذي يميل إلى النص والنقل ظلت ملازمة لأبي حيان في منهجه سواء في التفسير أو في النحو على الرغم مما قيل من أنه تقمص جلباب الشافعي في مصر مرورا بالظاهري، والنص هنا يتسع ليشمل كل ما يقتضيه الفهم من آراء وأقوال ولغات.

أن معنى التفسير لا يقف عند حدود تبيان المعنى اللغوي لألفاظ القرآن الكريم وإنما هو قراءة نقدية للنص تسعى إلى تبينه واكتشاف المكونات المختلفة التي تداخلت في تركيبه والمساعدة على فهم معانيه وفك مشكله. إن الفهم الصحيح للنص المقدس يقتضي استحضار أسباب نزوله والظروف التاريخية التي أنزل فيها وبالتالي التسلح بزاد لغوي يتجاوز اللغة التي نزل بها إلى اللغات التي قد تكون اختلطت بها لداع ما.

أن التفاسير القرآنية تحتاج إلى دراسات نقدية ومراجعات في ضوء ما انتهت إليه الدراسات اللغوية واللسانية المعاصرة من نتائج مفيدة في تصحيح الأوهام ورفع الإشكال.

أن اللغة العربية لم تكن متحجرة أو منغلقة على نفسها وإنما مثل غيرها من اللغات تتعايش مع غيرها أخذا وعطاءا ولا يؤثر ذلك في مكانة اللغة وأهلها ولا في مستواها بين غيرها من اللغات وهذا يقتضي مراجعة كثير من الظواهر في كتب فقه اللغة من مثل اللغات المذمومة.

وأن تفسير البحر المحيط يعد معلمة وذخيرة في مجال اللغات واللهجات العربية والقراءات القرآنية ويمثل نموذجا للانفتاح الثقافي.

وأن الغرب الإسلامي يمثل المهد الأول للدراسات المقارنة للغات الشرقية وأن ذلك لم يكن بمحض الصدفة كما ادعى بعض الدارسين وإنما بناء على ما استنبطوه من دراسة تلك اللغات والمقارنة بينها ووفق الوسائل المتاحة حينئذ.

وأن القرآن الكريم لا ينحصر دوره في العبادة فحسب وإن كانت هذه هي الغاية الأساس منه؛ وإنما هو أيضا متن لغوي غني يفيد في استنباط كثير من النظريات العلمية واللغوية تؤكدها الدراسات اللسانية المعاصرة.

وأن قضية التأصيل اللغوي والدلالي تحتاج إلى جهود كبيرة وهمم عالية.

وإذا ثبت أن القرآن الكريم تضمن ألفاظا وتراكيب من لغات شرقية مختلفة وكان هو المصدر الأساس للنحو العربي منذ نشأته إلى جانب الشعر فلماذا الحديث عن عصر الفصاحة والنقاء والقبائل الست؟ فهل ثمة عربية معزولة خالية من الدخيل؟ وما جدوى الحديث عن اللحن ما دام التداخل اللغوي ظاهرة صحيحة ؟

وألم يحن الوقت بعد لتعيد الجامعة المغربية النظر في مناهجها بالنهوض باللغات الشرقية واعتبارها ضمن بؤر الإصلاح الجامعي مع لفت الانتباه اكثر للغة الأمازيغية بلهجاتها المختلفة ودورها الفعال في الدراسة المقارنة للغات الشرقية؟

المصادر والمراجع:

1. أمين، أحمد. **ضحى الإسلام**. ط7. الجزء الثاني يبحث عن نشأة العلوم في العصر العباسي الأول. القاهرة: مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1964م.
2. برجستراسر، جوتهالف. **التطور النحوي للغة العربية**. محاضرات ألقاها في الجامعة المصرية 1929 المستشرق الألماني برجشتراسر. أخرجه وصححه وعلق عليه رمضان عبد التواب. القاهرة: مكتبة الخانجي. الرياض: دار الرفاعي، 1982م.
3. حجازي، محمود فهمي. **علم اللغة العربية مدخل تاريخي مقارن في ضوء التراث واللغات السامية**. الكويت: وكالة المطبوعات، د.ت.
4. ابن خلدون، عبد الرحمن. **مقدمة ابن خلدون**. مهد لها ونشر الفصول والفقرات الناقصة من طبعتها وحققها. وضبط كلماتها. وشرحها وعلق عليها. وعمل فهارسها علي عبد الواحد وافي. 103/3. ط.3. القاهرة: دار نهضة مصر للطبع والنشر، د.ت.
5. بنت الشاطئ، عائشة عبد الرحمن. **من أسرار العربية في البيان القرآني**. بيروت: دار الأحد، 1972.
6. خليل، حلمي. **المولد في العربية دراسة في نمو اللغة العربية وتطورها بعد الإسلام**. ط.2. بيروت- لبنان: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1405هـ/ 1985م.
7. الزركشي، محمد بن عبد الله. **البرهان**. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. د.م: دار إحياء الكتب العربي، 1957.
8. السامرائي، إبراهيم. **التطور اللغوي التاريخي**. ط.2. لبنان: دار الأندلس، 1981.
9. الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك. **كتاب الوافي بالوفيات**. ج.5. باعتناء س. ديدرينغ. فيسبادن. دار النشر فرانز شتايز. بيروت: دار صادر، 1970.
10. الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك. **نكت الهميان في نكت العميان**. مصر: المطبعة المصرية، 1911.
11. طه، عبد الرحمن. **تجديد المنهج في تقويم التراث**. ط.1. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1994.

12. ابن عبد الله، مصطفى الشهير بحاجي خليفة. **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**. مع مقدمة لشهاب الدين الحنفى المرعشى. ج.1 و2. بغداد: منشورات مكتبة المثنى، د.ت.

13. الغرناطي، أبو حيان محمد بن يوسف الغرناطي. **تحفة الأريب بما في القرآن من الغريب**. تحقيق: أحمد مطلوب وخديجة الحديثي. ط1. بغداد: مطبعة العاني، 1977م.

14. الغرناطي، أبو حيان محمد بن يوسف الغرناطي. **تفسير البحر المحيط**. وبهامشه تفسيران جليلان لأبي حيان. ج. 1و 2 و4. الرياض-المملكة العربية السعودية: مكتبة مطابع النصر الحديثة، د.ت.

15. المقري، أحمد بن محمد التلمساني. **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب**. ج2. حققه إحسان عباس. بيروت: دار صادر، 1968.

16. ولفنسون، إسرائيل أو ذؤيب. **تاريخ اللغات السامية**. ط.1. بيروت- لبنان: دار القلم، 1980م.

17. Glazer, Sidney. "A Noteworthy passage from an Arab grammatical text" in: *journal of the American Oriental society*, 1942, éditor zellig S. Harris, Associate éditord Murray B. Emeneau. George A. Kennedy, Volume 62, pp 106-108.